الكفيل لما صح هبته لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح
ولا تصح الكفالة الا ممن يملك التبرع لان الكفالة عقد تبرع
فتصح بملك التبرع ولا تصح ممن لا يملكه فلا تنعقد كفالة
المجنون والصبي ولا تجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي لان المكاتب
عبد ما بقي عليه درهم على لسان صاحب الشرع صلوات الله وسلامه
عليه وعلى جميع الانبيا والمرسلين اقول سواء اذن له المولى
اولم يأذن له لان اذن المولى لم يصح في حقه وصح في حق الغرماء حتى لو
كفل الرجل بمال يطالب به بعد العتق ولو كفل المكاتب والمأذون
له عن المولى جاز لانهما يملكان التبرع عليه كذا في المبسوط شرح
الجمع وذكر في الولوالجي رجل قال لآخر انا ضامن بمعرفة فلان
فليس هذا بكفالة وروى عن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية
الاصل انه قال هذا على مقامله الناس ولو قال الكفيل قد ضمنت
به او قال هو علي او لا فعلي لزمته الكفالة ولو قال اكتبها كذا عندي
او قال اثبتها كذا عندي وهذا ليس بضمان بخلاف ما لو قال اكتبها
كذا علي او اثبتها كذا علي لان كلمة عندي لا تنبئ عن الالتزام
وذكر في المنهاج للعقيلي وتجوز الكفالة بان يقول انا كفيل بما
عليه او ضامن او زعيم او قبلي او ما له عليه وهو علي او عندي او
قبلي وهذا كله ضمان صحيح مواخذ به ويجوز تعليق الكفالة
بشرط بان يقول ما بايعت فلانا فعلي او ما يكون لك على
فلان وهو علي فانه صحيح ولو قال انا به زعيم او قبيل او ضمين
لزمته الكفالة لما قلنا لان الزعيم والكفيل سواء قال رسول الله
صلى الله عليه

صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم وكذا القبيل والضمين ولو قال انا
ضامن لك حتى يود يك لا يكون كفيلا كما لو قال انا ضامن بمعرفته
قيل مكتوب في باب ما لزوم الكفالة اولها ملامة واوسطها
ندامة واخرها غرامة ومن لا يصدق فليجرب حتى يعرف لا بد من
الملامة كما قيل من جرب المجرب حلت به الندامة ثم هي تصح في الاعيان
المضمونة وبالنفس عندنا كفل بنفس تحضر الى شهر ثم سلمه
اليه قبل تمام الشهر برئ منها وفي شرح الشافي يجب عليه تسليمه
عليه لو كفل عند تمام الشهر كما لو باع بثمن مؤجل الى شهر
كذا كفل بنفس رجل الى ثلاثة ايام لا يبرأ بمضيه والثالث
تكون لتاخير المطالبة كذا قاله ابو جعفر وعن ابي يوسف رحمه
الله تعالى لو كفل الى عشرة ايام وهو على يد اجنبي يبرئه منها
وقال محمد رحمه الله تعالى لو كفل بنفسه الى شهر على انه بريء اذا
مضى الشهر وهو لا يضمن شيئا قال العلامة الفقيه ابو الليث
السمرقندي على انه لا يصير كفيلا وذكر في الواقعات الفتوى على
انه يصير كفيلا واذا مات الكفيل بالدين المؤجل حل الدين في
ماله لم يرد به الرجوع الى الاصيل الى اجله وكذلك لو مات
الاصيل والكفيل حتى يحل الدين في تركة الاصيل فقط ويكون
على الكفيل اي في تركته الى اجله وان مات رب الدين بقي الدين
عليها الى اجله رجل كفل بنفس رجل وهو محبوس فلم يقدر ان
يأتي به الكفيل لا يطالب الكفيل بجزه لانه كفل بنفس رجل لا
يقدر على تسليمه فلا يلزمه ولو كفل وهو مطلوب ثم حبس الكفيل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)